يقبل دليل الاسم اي ما يدل عليه ويعرف به فان قيل تعريف المصنف
للحرف بما ذكره تعريف بالاعم لصدقه عن الخط والجملة فانهما لا يصلح
مهما دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن
الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسام الكلمة فان قيل ان اراد
بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره فقط ورد عليه ان لها كلمات
كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان اراد ما ذكره وما لم يذكره
من بقية ما يدل على الاسم وما يدل على الفعل فهو حوالة على
مجهول ولانه لا يحسن التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي
لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له ويعلم انتفا
تلك الامور عن الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفى قلت
نختار الاول وغاية ما يلزم انه من قبيل التعريف بالاعم وقد
اجازه المتقدمون لانه يستفيد به التمييز في الجملة والمقصود
بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو استفادته منها في
الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل وغالب
الالفاظ التي لا تقبل شيا من العلامات المذكورة حروف
فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ بانتفا العلامات المذكورة وكفى
هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضره انه قد يخطي
باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفا العلامات عنها ظاهرا
لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غير ذلك فان المبتدي
مظنة الخطا اذا استقل بالاخذ على ان المبتدي قطعا
لا يستقل عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالافادة
بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف بين له ما يستفيد
به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة
مع عدم حرفيتها ومختار الثاني ويقول ان المقصود بوضع
هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالاستفادة والتوقف

بين

بيين مالم يذكره المصنف ويمنع ان فيه حوالة على مجهول بل المحال
عليه امر ظاهر معلوم بادني تامل على ان المحال عليه غير
مذكور وذلك لا يضر والحوالة ليست بازيد من الاتيان بضمير
الغيبة مع ان الواجب فيه رجوعه للمعلوم لا للمذكور ويقال
لا محذور في الحوالة على المجهول كما تقدمت الاشارة
اليه وفايدتها ان المتعلم اذا رجع للمعلم علم منه مالم يذكر من
العلامات وكفى هذا فايدة والمقصود بوضع الكتب بالنسبة
للمبتدي انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن
الاستفادة على الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي لا تقبل
شيا من العلامات المذكورة حروف فيستفيد حرفية كثير
من الالفاظ بانتفا العلامات المذكورة الى اخر ما مر وانما
دل عدم صلاحية دليل الاسم ودليل الفعل على انتفا
الاسمية والفعلية حتى تعين الحرف مع انهما علامة والعلامة
ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم
من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم بل تقدم عن
ابن الحاجب انه لا يهمل خاصة في الاصطلاح الا ما لا ينعكس
لانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فيلزم
من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولا يلزم من جهة
كونها علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فان قيل علامات
الاسم والفعل حروف اي منها حروف فلا يكون عدمها علامة
للحرف لانه يلزم منه الدور قلت اجاب شارح اللباب بان الحرف
لو جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية
يلزم عدمه علامة للحرف لا من الاولى فلا دور ويقال
ان هذا الايراد لا يتوجه على المصنف حتى يحتاج للجواب
لانه لم يعبر في علامات الاسم ولا الفعل بالحروف بل بغير امور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)